تحديات إدارة التنمية المحلية في الجزائر

The challenges of managing local development in Algeria

أ.د/ سمير بن عياش[1]*

[1]جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

s.benayache@univ-boumerdes.dz

ط.د/ إسمهان عرقاب[2]

[2]جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية، (الجزائر)

a.arkab@univ-setif2.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/20 تاريخ القبول: 2023/05/03 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص: *تواجه إدارة التنمية المحلية في الجزائر تحديات تحد من قيامها بالمهام المنوطة بها، فبالرغم من الإصلاحات التي تقوم بها الدولة إلا أن التنمية المحلية مازال تعاني من عدة اختلالات ومعيقات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تتمثل في محدودية الموارد المالية المحلية وضعف التحصيل الجبائي، ضعف ترشيد النفقات، عدم التجسيد الفعلي للامركزية والاستقلالية المحلية، ضعف المشاركة الشعبية في القرار المحلي، تدني كفاءة الموارد البشرية، إضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد والتهرب الضريبي، الأمر الذي يعيق وتيرة التنمية المحلية وتمويل المشاريع التنموية وتغطية النفقات، ومنه عدم فعالية وكفاءة الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي، لهذا أصبح إصلاح نظام إدارة الجماعات المحلية حتمية ضرورية في سبيل حوكمة التنمية المحلية وترشيد وعقلنة التسيير المحلي.*

الكلمات المفتاحية: *إدارة التنمية المحلية؛ الجزائر؛ التحديات؛ الصعوبات؛ الإصلاحات.*

Abstract : *The local development in Algeria faces challenges that limit its carrying out the tasks entrusted to it. Rationalization of expenditures, lack of actual embodiment of decentralization and local autonomy, weak popular participation in local decision-making, low efficiency of human resources, in addition to the spread of corruption and tax evasion, which impedes the pace of local development, financing development projects, and covering expenses, including the ineffectiveness and efficiency of services provided to the local community. Therefore, reforming the management system of local communities has become an imperative for the sake of local development governance and the rationalization and rationalization of local management.*

Keywords: *local development administration; Algeria; challenges; difficulties; repairs.*

* المؤلف المرسل.

مقدّمة:

تكتسي إدارة التنمية المحلية أهمية بالغة، لما لها من دور فعال داخل الدولة، والمتمثل في تحقيق التنمية المحلية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي، حيث يعتبر ركيزة أساسية في تطوير المجتمع، لذلك نجد معظم الدول تجري إصلاحات دورية على نظام جماعاتها المحلية، وتأخذ بعين الاعتبار تطور المطالب المجتمعية وحجم تمويل هذه الجماعات وتطوره، لذلك نجد السياسات العامة المرتبطة بالشأن المحلي يبقى دوما في حالة تغير، وحتى التغييرات التقنية البسيطة ذات شأن على الإدارة المحلية وعلى تقديم الخدمة العمومية المحلية، وبالنسبة للتنمية المحلية في الجزائر فلا تزال تعاني من عدة صعوبات وتحديات سياسية وإدارية ومالية تحد من تحقيق التنمية المنشودة ومنه التأثير على مستويات التنمية الشاملة، وتطرح هذه الصعوبات إشكالات التخطيط على المستوى المحلي، كما تبرز موضوع الديمقراطية التشاركية وكذا أهمية الموارد المالية في الحرية في اتخاذ القرار وحسن التسيير المحلي، كما يتم التساؤل عن مدى حاجة الجماعات المحلية إلى الاستقلالية في تسيير الأنشطة المحلية، ويتم ربط كل ذلك بالاستدامة.

ومنه نطرح الإشكالية التالية: ما هي التحديات التي تواجه إدارة التنمية المحلية في الجزائر؟ وما هي الآليات الكفيلة لتجاوزها؟

منهج التحليل المعتمد:

1. **المنهج الوصفي:**

وهذا من خلال وصف وتحليل واقع التنمية المحلية في الجزائر والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى اقتراح الحلول والآليات الكفيلة في تفعيل التنمية المحلية.

2. **الاقتراب القانوني:**

وذلك لكون موضوع الدراسة يستند إلى الإطار القانوني من خلال التطرق إلى مختلف القوانين ذات العلاقة بالجماعات المحلية والتنمية المحلية في الجزائر ومدى تطبيقها على أرض الواقع.

الفرضيات:

من أجل الإجابة عن الإشكالية قمنا بوضع الفرضية التالية:

يرجع ضعف إدارة التنمية المحلية في الجزائر إلى محدودية الموارد المالية الذاتية وضعف التخطيط على المستوى المحلي، عدم ترشيد النفقات، وضعف مستويات المشاركة الشعبية، والحل يكمن في حوكمة التسيير المحلي في الجزائر.

أهداف المقال العلمي:

تظهر أهداف هذه الدراسة جليا في تبيان واقع إدارة التنمية المحلية في الجزائر، من خلال إبراز التحديات التي تواجه الجماعات المحلية والتي تحول دون قيامها بواجباتها وتحقيق التنمية المحلية وتقديم خدمات بكفاءة وجودة عالية، وعليه فإن دراسة الواقع المحلي يعتبر خطوة أساسية وهامة في سبيل حوكمة إدارة الجماعات المحلية كأساس لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، إضافة إلى محاولة استنتاج الحلول المناسبة لترقية وتطوير التسيير على المستوى المحلي.

تقسيم العمل:

المحور الأول: تشخيص تحديات إدارة التنمية المحلية في الجزائر.

المحور الثاني: آليات تفعيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

1. تشخيص تحديات إدارة التنمية المحلية في الجزائر

تواجه إدارة التنمية المحلية في الجزائر العديد من التحديات، ومن هذه التحديات نذكر:

1.1التحديات السياسية:

تتمثل التحديات السياسية التي تعيق عجلة إدارة التنمية المحلية في الجزائر في إشكالية تجسيد مخرجات الديمقراطية التشاركية والمشاركة الشعبية، ضعف منظمات المجتمع المدني، الصراع الحزبي داخل المجالس المحلية المنتخبة، وضعف أداء ودور الأحزاب السياسية.

1. **إشكالية تجسيد مخرجات الديمقراطية التشاركية:**

تعرف الديمقراطية التشاركية بأنها: "مشاركة المواطنين في القرارات والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي في هذه القضايا على الأعضاء المنتخبين، وبالتالي فإن هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل بين الجماهير أكبر" (عقبوبي، 2016، صفحة 204)

تعتبر إشكالية تجسيد مخرجات الديمقراطية التشاركية في الجزائر من أهم الصعوبات التي تواجه إدارة الجماعات المحلية في الجزائر وتبرز في عدم إلزام المواد التي تتعلق بمشاركة المواطنين وحضور دورات المجلس ونشر كل ما يتعلق بالمداولات علنيا (شريفي، 2010، صفحة 202)، حيث كشفت عدة دراسات أجريت على تنمية المجتمع المحلي أن السبب الحقيقي الذي أدى إلى عدم نجاح المشاريع والمخططات التنموية هو أن هذه المشاريع لم تستجيب لمخرجات ومطالب المواطنين المحليين الأمر الذي أدى إلى مقاومة شديدة عند تنفيذها (شيخ و لعفيفي، 2016، صفحة 158)، فالملاحظ في الجزائر عدم الربط بين المطالب الشعبية ومخرجات المجالس المحلية المنتخبة بما يضمن تجسيد الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع.

2. **انخفاض دور منظمات المجتمع المدني:**

هذا بالرغم من القانون المتعلق بالجماعات المحلية أقر وأكد على مشاركة المواطن من خلال الديمقراطية التشاركية، إلا أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر انخفض دورها خاصة في مجال نشر الديمقراطية واتخاذ القرار (مسعودي، 2013، صفحة 143)، فضعف مساهمة المجتمع المدني يظهر أكثر في تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

3. **الصراع الحزبي في المجالس المحلية:**

الأمر الذي أدى إلى تعطيل المشروعات التنموية نتيجة سحب الثقة وعدم المصادقة على المداولات في المجالس المحلية، مما أدى إلى تعطيل مصالح المواطن المحلي (مسعودي، 2013، صفحة 143)، وبسبب ما سبق أصبح من الضروري إصلاح النظام الانتخابي المحلي بصفة جذرية من أجل تفعيل تحقيق التنمية المحلية.

4. **ضعف أداء ودور الأحزاب:**

وهذا من خلال الضعف في أداء دورها ومهامها المتمثلة أساسا في التجنيد والتنشئة إضافة إلى اقتراح المشاريع والبرامج التنموية (مسعودي، 2013، صفحة 143)، فالهدف من نشاط هذه الأحزاب وربطه بالحملات الانتخابية أفرغ الأحزاب من مهامها، وخاصة على المستوى المحلي.

2.1التحديات الإدارية والقانونية:

تكمن التحديات الإدارية والقانونية التي تحد من تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في: انتشار وتفاقم ظاهرة الفساد، ضعف التكوين والتدريب للموارد البشرية والإطارات المحلية، تأثير الوصاية الإدارية على استقلالية الجماعات المحلية، مركزية التخطيط، وضعف سياسة التوازن الجهوي.

1- **انتشار ظاهرة الفساد في الإدارات المحلية:**

يمكن تعريف الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية على أنه: " استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة"، حيث يعتبر الفساد من أهم المشكلات التي تعاني منها الجماعات المحلية في الجزائر، حيث تتعدد أشكاله في الإدارات المحلية، فالفساد ظاهرة تعيق عجلة العملية التنموية لما لها من آثار سلبية وخطيرة على الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية (محمدي، 2013، الصفحات 118-120)، إن ظاهرة الفساد باتت تشكل ظاهرة خطيرة في الجزائر، وهذا من خلال اختلاس ونهب الأموال وتبذيرها، وانتشار الرشوة والمحسوبية، استغلال النفوذ والسلطة، عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وانتشار البيروقراطية، وغيرها من أشكال الفساد المنتشرة في الإدارات المحلية الجزائرية، وهذا في ظل غياب الشفافية والمساءلة والرقابة. (صوالحي، 2018، الصفحات 262-263)، حيث يعتبر الفساد من أهم المشاكل التي تعيق تحقيق عملية التنمية المحلية، لما له من آثار خطيرة تؤدي إلى استنزاف المال العام ومعيق للمشاريع الاستثمارية، ويتمثل أساسا في الرشوة التي يحصل عليه دون وجه حق مسؤولو وموظفو الجماعات المحلية، وكأنها تعتبر ضريبة إضافية يقوم المستثمر بزيادتها إلى تكاليف المشروعات. وبالتالي يؤثر على مستوى نجاعة وجودة هذه المشروعات. (خنفري، 2011، صفحة 247)، لهذا وجب محاربة هذه الظاهرة الخطيرة التي تعاني منها الجماعات المحلية في الجزائر وهذا من خلال تفعيل مبادئ الحكامة المتمثلة أساسا في الشفافية، المشاركة، المساءلة، والرقابة.

2- **ضعف التكوين والتدريب للموارد البشرية في الجماعات المحلية:**

" تعتبر عملية التكوين عملية منظمة ومستمرة تهدف إلى إعداد الفرد للعمل المتميز والمثمر ولأن يكون أكثر معرفة واستعدادا وكفاءة لأداء المهام المطلوبة منه "، فالموارد البشرية تمثل الدعامة الأساسية لنجاح أي عمل، فهي أساس تقديم الخدمات العامة، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن، ومنه لا تستطيع أي إدارة الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة إلا بالاعتماد على كوادر بشرية تتمتع بالقدرات العلمية والمهنية، الأمر الذي يؤدي إلى تقديم خدمات وأداء مهام بكفاءة وفعالية، وفي هذا الصدد فإن المسؤولين المحليين لا يتم انتقاؤهم على أساس الشهادة والكفاءة، مما أدى إلى عدم الإلمام بطرق التسيير المحلي وإنجاز المشروعات التنموية (صوالحي، 2018، الصفحات 267-268)،هذا الأمر أدى إلى غياب الكفاءة في أداء الجماعات المحلية للمهام الموكلة لها التي تحتاج إلى كفاءات وكوادر بشرية كفؤة ومتمكنة من الأداء والعمليات الإدارية من تخطيط واشراف وتنفيذ، إضافة إلى القدرة على إيجاد الحلول الفعالة للمشكلات المحلية التي تواجه المواطنين المحليين، حيث أن ضعف المستوى العلمي لأعضاء المجالس المحلية يؤدي إلى غياب مفهوم التنمية الشاملة لدى قيادات الجماعات المحلية وهذا ما لاحظناه في نوعية البرامج والمشروعات غير المتكاملة، إضافة إلى عدم مراعاة الاحتياجات المستقبلية ولا الإمكانيات البشرية على سبيل المثال التوسع في بناء مشاريع السكن على حساب الأراضي الزراعية والفلاحية وعدم تثمين وتشجيع السياحة، كل هذا أدى إلى عدم التجسيد الفعلي للأهداف المسطرة بسبب عدم التحكم في آليات التخطيط وتحديد الاحتياجات والوسائل بطريقة علمية دقيقة، فعملية التنمية المحلية تحتاج إلى قيادات كفؤة تدرك الواقع السياسي والاجتماعي وتستوعب خطط والمشاريع التنموية المحلية (شريفي، 2010، الصفحات 202-205)، وفي هذا الصدد نجد أن البلديات في الجزائر تعاني كثيرا من عدم توفر الموارد البشرية الكفأة، حيث اتصفت بتضخم كمي في مقابل نقص نوعي (فيلالي و إنزارن، 2012، صفحة 199)، فالموارد البشرية الكفأة هي الدعامة الأساسية لنجاح مشاريع التنمية المحلية، فهي تعتبر مقوم من مقومات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية إلى الجانب الموارد المالية، فالكوادر البشرية فاعل هام في نجاح التسيير المحلي وحوكمته.

3- **تأثير الوصاية الإدارية على استقلالية الجماعات المحلية:**

إن الجماعات المحلية في الجزائر تضطلع في ممارسة وظائفها لنظام وصائي شديد، بحيث أن السلطة الوصائية تسيطر على اتخاذ القرارات المحلية وبالتالي الحد من الاستقلالية في التسيير المحلي للوحدات المحلية، وتتمثل أشكال الرقابة الوصائية على الجماعات المحلية في الجزائر من خلال :

أولا - الرقابة على الأعمال: حيث أن أعمال المجلس الشعبي الولائي تكون تحت وصاية الوزير المكلف بالداخلية وتكون بالتصديق، أو البطلان، أو الحل، فأما التصديق فيتمثل في المصادقة على المداولات المجلس الشعبي الولائي فتصبح سارية المفعول ويمكن العمل بها بعد 21 يوم، أيضا المصادقة على الموازنة، اتفاقية التوأمة، التنازل عن العقار وشراؤه، والهبات والوصايا وهذا في مدة شهرين من طرف وزير

الداخلية، أما فيما يخص البطلان فيتمثل في المداولات التي يكون موضوعها خارج نطاق واختصاصات الجماعات المحلية، مثل المداولات المخالفة للدستور أو القوانين أو التنظيم وهذا عن طريق قرار من الوالي. (كحيل، 2021، الصفحات 681-682)

ثانيا - الرقابة على الهيئة: فتتمثل في حل المجلس الشعبي الولائي بموجب مرسوم رئاسي بعد تقرير وزير الداخلية، وهذا حسب نص المادة 47 من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433، الموافق لـ 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية " يتم حل المجلس الشعبي الولائي وتجديده بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية " (12-07، 2012)، أما فيما يخص المجلس الشعبي البلدي فيكون الحل بموجب مرسوم رئاسي بناءا على تقرير الوزير المكلف بالداخلية حسب نص المادة 47 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، كما يمكن للوالي إلغاء أي قرار صادر عن المجلس الشعبي البلدي دون الالتزام بالتبرير، ومن هذا المنطلق فبالرغم من أن هذه الرقابة تعمل على ضبط السير الحسن للجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بأشكال الفساد المنتشرة داخل الإدارات المحلية والمتابعات القضائية على الأعضاء والمسؤولين، لكن تعد الرقابة الوصائية جانب آخر للحد من استقلالية الجماعات المحلية. (كحيل، 2021، صفحة 682)، ويكمن تأثير الوصائية الإدارية على الجماعات المحلية في: (عباسي، 2021، صفحة 562)

- **ضعف المبادرة والإبداع:** إن الوصاية تؤدي إلى خفض والتقليل من روح المبادرة للجماعات المحلية التي تبقى دائمة الاعتماد على السلطة المركزية، مما يؤثر على الخبرة في مجال التسيير المحلي، وبالتالي التأثير على حاجيات ومتطلبات المواطن المحلي.
- **تقييد حرية المجالس المحلية:** حيث أن الجماعات المحلية تكون مقيدة في القيام بصلاحياتها وأداء مهامها.

4- مركزية التخطيط وضعف سياسة التوازن الجهوي:

إن الخصوصية المحلية تعد الدعامة الأساسية لنجاح المشروعات التنموية على المستوى المحلي، لكن الجزائر مازالت تعتمد في رسم السياسات التنموية على مركزية التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي، ومنه هذا الأمر يعكس الطابع المركزي للسياسات العامة للتنمية المحلية والمخططات التنموية، مما ينعكس على مستوى البرامج التنموية المحلية، حيث أن هذه السياسات والبرامج التنموية تفقد الخصوصية المحلية والمكانية، مع عدم مراعاة أن لكل منطقة أو وحدة محلية خصوصياتها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية الواجب أخذها بعين الاعتبار في المسار التنموي، وبالتالي فرسم سياسات التنمية المحلية يكون بالدراسة والتحليل الدقيق للواقع المحلي وخصوصية كل وحدة محلية، فتحليل الواقع المحلي يمكن من جمع المعلومات، تحديد الاحتياجات، ثم وضع خطة لحل مختلف المشاكل المحلية في لكل وحدة محلية، ثم البدء في انجاز البرامج التنموية (مزاري، 2018، الصفحات 150-151)، فالخصوصية المحلية لكل وحدة

محلية تعتبر عامل أساسي في نجاح أي مشروع تنموي، لهذا وجب تفعيل لامركزية التخطيط، لأن الجماعات المحلية هي الأدرى والمدركة للواقع المحلي واحتياجاته وخصوصياته من السلطة المركزية.

3.1التحديات المالية:

تواجه الجماعات المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية المنشودة صعوبات مالية كبيرة تتمثل أساسا في ضعف عائدات الجباية المحلية، تفاقم ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي، عدم وجود قواعد ومقاييس في توزيع النظام الجبائي، تأثير التقسيم الإقليمي على الوضعية المالية للجماعات المحلية، ضعف التضامن بين البلديات، محدودية وضعف الموارد المالية الذاتية أمام كثرة الأعباء الملقاة على عاتق الجماعات المحلية، أيضا عدم التوافق بين الموارد المالية واختصاصات ومسؤوليات الجماعات المحلية التي باتت في ارتفاع مستمر.

1. **الطابع المركزي للنظام الجبائي المحلي وضعف عائداته:**

بالرغم من تمتع الجماعات المحلية بموارد مالية خاصة بها في تسيير الشؤون المالية، إلا أن الجباية المحلية في الجزائر تتميز بقلة ومحدودية الإيرادات، حيث أن الجماعات المحلية لا تملك حق المبادرة في فرض وتحصيل الوعاء الضريبي الذي يكون من اختصاص السلطة المركزية، الأمر الذي يطغى على الوعاء الضريبي صفة المركزية (صوالحي، 2018، صفحة 273)، فحسب نص المادة 196 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية فإنه: " لا يسمح للبلدية إلا بتحصيل الضرائب والمساهمات والرسوم والأتاوى المحددة عن طريق التشريع والتنظيم المعمول بهما " (11-10، 2011)، وفي هذا الصدد فإن تبعية النظام الجبائي المحلي للدولة يؤدي إلى حرمان الجماعات المحلية من المبادرة المالية في مجال خلق وفرض الضرائب ذات العوائد المرتفعة (الشيخ و لعفيفي، 2018، صفحة 60)، وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال يتم توزيع معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA) كما يلي: 75% لفائدة الدولة، 10% لفائدة البلدية، (معمر، 2018، صفحة 89) أيضا الضريبة على الأملاك حسب المادة 276 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2020، حيث يتم توزيع معدل هذه الضريبة كالآتي: 70% لفائدة الدولة، و30% لصالح البلديات، فالملاحظ أن الدولة هي التي تستحوذ على الجزء والنسبة الكبيرة من الموارد الجبائية ذات المردودية الكثيرة والمرتفعة، كما يدل على أن السلطة المركزية هي السلطة الوحيدة التقديرية المختصة في فرض وتحصيل الوعاء الجبائي والضريبي، وأن الجماعات المحلية ليس لها حرية المبادرة في تحديد معدل هذا الوعاء الجبائي المحلي.

2. **عدم وجود قواعد ومقاييس في توزيع الجباية المحلية:**

إن عدم وجود قواعد ومعايير موضوعية وعادلة في توزيع الإيرادات الجبائية بين الجماعات المحلية والسلطة المركزية، أدى إلى ضعف ومحدودية إيرادات المالية المحلية، فالتمويل المحلي الناجح والفعال يكون وفق مقياس موضوعي في التوزيع الجبائي بين الجماعات المحلية والسلطات المركزية، وهذا الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وتفعيل العدالة في التوزيع المالي المحلي بين مختلف الوحدات المحلية، وبالتالي

حل مختلف الاختلالات والمشاكل بينها، لكن الواقع في الجزائر يؤكد هيمنه السلطة المركزية على الجزء الأكبر للموارد الجبائية على حساب الجماعات المحلية في الموارد التي تكون عائداتها للدولة والجماعات المحلية معا، ضف إلى ذلك تبعية الأجهزة التي تتولى تحصيل الموارد الجبائية للدولة متمثلة في وزارة المالية، فالنظام الجبائي في الجزائر يتم توزيعه على البلديات بنسبة محددة دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلدية ونسبة تحصيلها ومعدل النمو السكاني فيها (الشيخ و لعفيفي، 2018، صفحة 60)، فالعدالة في توزيع الموارد الجبائية تستدعي وجود قواعد دقيقة في توزيع هذه الموارد الجبائية للحد من الهيمنة المركزية من جهة، والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل وحدة محلية من جهة أخرى.

3. **تفاقم و انتشار ظاهرة الغش والتهرب الجبائي:**

إن انتشار ظاهرة التهرب والغش الضريبي يعود بالأساس إلى عدم فعالية النظام الجبائي المعتمد حاليا، حيث أن أغلب الضرائب والرسوم تم استحداثها مباشرة بعد الاستقلال، مما أحدث اختلالات على مستوى التشريعات القانونية، الأمر الذي سهل ويسر تفاقم هذه الظاهرة وتعود أسباب هذه الظاهرة في: عدم ثبات النصوص القانونية المتعلقة بالجباية، ضعف ونقص الإشعار بالجوانب التي تتعلق بالضرائب والرسوم المفروضة، أيضا ضعف الوعي الجبائي للمكلف بالضريبة، وضعف الإمكانيات المادية والمكلفين بالرقابة. (الشيخ و لعفيفي، 2018، الصفحات 60-61)، لهذا وجب مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تؤدي أساسا إلى استنزاف المال العام.

4. **التقسيم الإقليمي:**

أدى التقسيم الإقليمي الصادر وفق قانون 4 فيفري 1984 إلى تدهور الوضعية المالية للبلديات، حيث أن هذه الأخيرة تأثرت بشكل كبير خصوصا البلديات التي تنعدم فيها الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى اعتمادها بشكل مفرط على الإعانات الحكومية في تلبية احتياجات مجتمعها المحلي وتغطية نفقاتها المتزايدة (الشيخ و لعفيفي، 2018، صفحة 61)، إضافة إلى استحداث وزيادة عدد الولايات إلى 58 ولاية في سنة 2019 حسب القانون 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد. حيث أن هذا التقسيم الإقليمي للبلاد أدى إلى زيادة العجز المالي للبلديات خاصة البلديات النائية و الريفية التي لا تملك إمكانيات اقتصاديةعلى مستوى اقليمها .

5. **محدودية الموارد المالية الذاتية أمام كثرة المسؤوليات للجماعات المحلية:**

إن مشكل التمويل المالي للجماعات المحلية في الجزائر يرتبط أساسا بضعف ومحدودية الإيرادات المالية الذاتية من جهة وغياب التسيير العقلاني الفعال من جهة أخرى، مما يؤدي إلى استمرارية تبعية الجماعات المحلية للسلطة المركزية، وبالتالي لا وجود لاستقلالية مالية بصفة فعلية، حيث أن الجماعات المحلية في الجزائر تعاني من عجز مالي كبير وهذا نتيجة كثرة المسؤوليات والمهام ما جعلها غير قادرة على تغطية النفقات المتزايدة، حيث بلغ عدد البلديات العاجزة أكثر من 1100 بلدية عاجزة

(عطوات، 2016، الصفحات 179-180)، فالكثير من هذه الأعباء والمهام من الأفضل تكليف مصالح عدم التركيز بها، أو ضمان الاعتمادات المالية التي تسمح للجماعات المحلية بتغطية نفقاتها وتلبية مختلف الاحتياجات المحلية وتقديم الخدمات ذات جودة .

6. **ضعف التعاون والتضامن بين البلديات:**

ويرجع هذا الضعف إلى ما يلي: (صوالحي، 2018، صفحة 260)

- تعدد وتعقد الاختصاصات والصلاحيات وعدم التوافق بين الموارد المادية والموارد البشرية، جعل كل بلدية لا تفكر في آفاق التعاون مع البلديات المجاورة الأخرى، حيث أن التعاون والتضامن يؤدي إلى ترقية كفاءة الخدمات المقدمة للمواطن المحلي وتلبية مطالبه واحتياجاته.
- نقص الكفاءة في التسيير المحلي وعدم وجود ثقافة خاصة بالإدارات المحلية في مجال التضامن والشراكة الذي يسمح بتمويل مختلف المشروعات المشتركة لكل الأطراف المتضامنة، بالإضافة إلى أنه يساهم في تبادل الخبرات وتطوير وترقية الخدمات المقدمة للمواطنين المحليين بكفاءة وفعالية.
- الوصاية الشديدة على البلديات أدت إلى عدم الاستقلالية خاصة في مجال المبادرة وربط علاقات مع البلديات المجاورة.

7. **عدم التو افق بين الموارد المالية للجماعات المحلية واختصاصاتها:**

لقد زودت الجماعات المحلية في الجزائر باختصاصات واسعة وكثيرة في مجال تحسين معيشة المواطنين المحليين، الأمر الذي يستوجب موارد وايرادات مالية كبيرة للقيام بهذه المهام والصلاحيات والاستجابة للنفقات المحلية، لكن الجماعات المحلية في الجزائر تعاني من وضعية مالية صعبة جعلتها عاجزة عن الإيفاء بالمتطلبات المحلية المتزايدة ومنه عدم القدرة على اخراج المشاريع التنموية وترجمتها على أرض الواقع نظرا للاعتمادات الكبيرة التي تتطلبها مثل هذه المشاريع، أمام هذا الوضع فالجماعات المحلية في الجزائر عاجزة على تحقيق التوافق بين حجم الموارد المالية المتاحة والنفقات المحلية المتزايدة والمرتفعة بصفة دورية (عباسي، 2021، صفحة 558) ، وفي هذا الصدد فإن مشكل التمويل المالي المحلي يعتبر من أهم المشاكل والتحديات التي أثرت على تدني الخدمات المحلية المقدمة، حيث أن هذه الموارد المالية متغيرة وليست ثابتة، أي أن هناك إيرادات مالية مدرجة في ميزانيات سنة مالية، ويمكن أن لا تكون في ميزانيات سنة مالية أخرى وهذا نظرا لتغير الميزانيات حسب السنوات المالية. (عباسي، 2021، صفحة 559) ، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن العجز التمويلي للجماعات المحلية يعتبر من أهم التحديات التي تواجه هذه الجماعات المحلية على المستوى المحلي، ويظهر هذا العجز جليا في عدم قدرة هذه الجماعات المحلية على تغطية الأعباء المتزايدة، وعدم الكفاءة والفعالية في أداء الخدمات للمواطن المحلي وتدني التسيير المحلي، وأمام هذا العجز المالي تلجأ الجماعات المحلية إلى الاعتماد بشكل مفرط على الإعانات المركزية المشروطة مما يحد من الاستقلالية الممنوحة لها خاصة في حرية التصرف واتخاذ القرارات بشأن هذه الاعتمادات المالية التي تكون في الغالب مخصصة لأغراض معينة.

2. آليات تفعيل إدارة التنمية المحلية في الجزائر

1.2 سبل التفعيل الإدارية والقانونية:

تتمثل آليات التفعيل الإدارية والقانونية في تحقيق التنمية المحلية فيما يلي:

1. محاربة الفساد على المستوى المحلي:

فالقانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته غير كاف لمكافحة والحد من الفساد والاختلالات البيروقراطية وتعقيد الإجراءات، لهذا وجب تفعيل مبادئ الشفافية في التسيير المحلي وتنفيذ مختلف المشروعات وفي ابرام الصفقات العمومية، وتفعيل دور الرقابة بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى إشراك المواطن المحلي في جميع الأنشطة على المستوى المحلي، لأن مشاركة المواطنين تضفي الشفافية والمصداقية في تسيير الجماعات المحلية باعتبارها من أهم مبادئ الحكم الراشد ، (خنفري، 2011، صفحة 247)، فالأمر يحتاج أيضا إلى البحث عن الأسباب المؤدية لذلك ومعالجتها كسياسة التحفيزات المادية والمعنوية، والاهتمام أكثر بالظروف المعيشية للموارد البشرية بالجماعات المحلية باختلاف تصنيفها ورتبها .

2. تكوين الموارد البشرية في إدارة الجماعات المحلية:

إن العملية التنموية تتطلب دراسة ميدانية تبدأ بتحليل ودراسة المعلومات المتعلقة بالبيئة المحلية، وتحديد الاحتياجات والامكانيات واحصائها، وتحديد مراحل وآليات التنفيذ وأيضا تحديد طريقة الرقابة والتقييم، كل هذه المراحل تستدعي وجود كوادر وموارد بشرية تتمتع بتكوين وتأهيل كاف يؤهلها لاستغلال كافة الإمكانيات والقدرات لحل المشاكل المحلية، وفي هذا الصدد وجب إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر وذلك لضمان وصول موارد بشرية كفأة ذات تكوين علمي إلى المجالس المنتخبة، حيث أن التنمية المحلية تعبر عن " القيام بالأمر بما يخدم أفراد المجتمع المحلي، وهذا يتطلب حسن إدارة المال العام واستغلال الإمكانيات المحلية بالكفاءة المطلوبة بما يضع جودتها ومردوديتها العالية اقتصاديا واجتماعيا"، وهذا الأمر يستدعي كوادر بشرية ملمة ومدركة لطرق التسيير المالي الناجع من جهة واستغلال القدرات المحلية بفعالية من جهة أخرى، الأمر الذي يعود إيجابيا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي (مزاري، 2018، صفحة 156)

3. التحديد الدقيق للصلاحيات الممنوحة للجماعات المحلية:

إن عملية التنمية المحلية تستدعي اختصاصات واسعة للجماعات المحلية في مجال رسم السياسات العامة التنموية، كما تتطلب القدرة على استغلال كافة الإمكانيات المحلية على المستوى المحلي، فالتحديد الدقيق لصلاحيات الجماعات المحلية له أثر هام في تحميل الأجهزة المحلية الاختصاصات الوظيفية، ووضعهم في الميدان المحلي تحت اختبار المواطنين المحليين، فالتنمية "عملية جذرية معقدة تحتاج إلى رجل ميدان يتمتع بصلاحيات تمكنه من استغلال كل ما يدفع مسيرة التنمية المحلية"، ومنه فعملية التنمية المحلية تستدعي وتحتاج متخصصين في مجالات التخطيط، الإحصاء، الأشغال العمومية، المحاسبة،

والاقتصاد السياحي، مع تمتع الإدارة التنفيذية المحلية باختصاصات تتسم بالمرونة خاصة في التعاقد والشركة مع الإدارات والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص. (مزاري، 2018، صفحة 158)

4. تفعيل سياسة التوازن الجهوي:

تعتبر سياسة التوازن الجهوي من الرهانات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، الناجحة والحقيقية، حيث أن الجزائر عرفت وجود تباين واختلاف اقتصادي واجتماعي بين مختلف مناطقها المحلية، حيث ظهرت مناطق وأقاليم محلية حضرية تتوفر فيها الأنشطة الاقتصادية والصناعية، وأخرى ريفية فيها نقص وضعف في الإمكانيات الاقتصادية، وبالتالي فعدم التوازن الجهوي يؤدي إلى فجوة في تحقيق العملية التنموية الفعلية. (بيصار و بلقليل، 2019، صفحة 10)

5. تفعيل مبادئ الحكم الراشد في التسيير المحلي:

وهذا عن طريق: (بوجلاب و فارس، 2021، الصفحات 731-732)

- **الشفافية في تسيير الجماعات المحلية:** تفعيل الشفافية يقتضي أن تكون مشاريع قرارات وسياسات الوحدات المحلية قابلة للاطلاع عليها من قبل كل الفاعلين في المستوى المحلي من المواطنين المحليين ومنظمات المجتمع المدني، كذلك وجب ان تكون السياسات والقرارات متناسقة مع الأهداف المسطرة مسبقا، وهذا عن طريق تفعيل مشاركة المواطن المحلي في الاعلام والاستشارات واتخاذ القرار المحلي.
- **الشفافية في إنفاق المال العام:** وهذا عن طريق إصدار تقارير دورية بصفة مستمرة وتوفير البيانات اللازمة حول الأهداف المسطرة والمستقبلية التي تتضمنها الميزانية، وهذا من أجل تطبيق الرقابة على الاعتمادات المالية التي استهلكت، بالإضافة إلى تفعيل الشفافية في إبرام الصفقات العمومية.

2.2سبل التفعيل المالية:

تكمن سبل التفعيل المالي لتحقيق التنمية المحلية في تفعيل اللامركزية المالية والجبائية، تفعيل التعاون اللامركزي، إشراك الجماعات المحلية في تحديد الوعاء الجبائي، ترشيد النفقات المحلية، تفعيل دور التنمية السياحية، وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر.

1. تفعيل اللامركزية المالية والجبائية:

ترتبط كفاءة وفعالية الوحدات المحلية بتمتعها بالتمويل المالي الذاتي، أي كلما كانت لهذه الوحدات المحلية القدرة على توفير إيرادات وعوائد مالية لترقية الاستثمارات المحلية وتقديم الخدمات المحلية، كلما زادت فعاليتها، وبالتالي وجب على الجماعات المحلية استحداث خلية داخلية مختصة بالمجال المالي، حيث تختص بتقديم نصائح واستشارات متعلقة بالنظام الجبائي وطرق تطويره، الأمر الذي يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي، ومنه فإن كل هذا يستدعي إصلاحات إدارية ومالية فعلية مبنية على التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية واللامركزية المالية،

فهذه الأخيرة تعد شرط أساسي لتمكين الجماعات المحلية في الجزائر من استغلال كل القدرات المادية واختصاصاتها الوظيفية في تحصيل وتوفير العوائد المالية (مزاري، 2018، الصفحات 158-159)، فاللامركزية المالية والجبائية هي الدعامة الأساسية لأي نظام محلي، حيث أن الجماعات المحلية اذا ما استطاعت أن توفر الموارد المالية الذاتية كلما زادت استقلاليتها وحريتها في التسيير المحلي واتخاذ القرارات بعيدا عن تدخل الدولة، الأمر الذي من شأنه استغلال كل الإمكانيات المتوفرة، وكذا الاستغلال الأمثل والفعال وحل المشاكل المحلية دون الرجوع للسلطات المركزية، وبالتالي دفع عجلة التنمية المحلية وتحقيق التنمية الشاملة.

2. إشراك الجماعات المحلية في تحديد الوعاء الجبائي:

وذلك من خلال اشراك الجماعات المحلية في تحديد وتحصيل نسبة ومعدل الضرائب والرسوم المحلية، بحيث وجب منح حق التصويت على نسب الرسوم المحلية، كون أن الجماعات المحلية هي الأكثر دراية بالواقع المحلي أكثر من السلطة المركزية، وبالتالي قدرة هذه الجماعات المحلية على تغطية نفقاتها وتلبية احتياجاتها دون الرجوع إلى التمويل المركزي، كل هذا يستلزم إيرادات مالية ثابتة ومحددة (مجامعية و طيبي، 2021، الصفحات 358-359)، ومنه فإن اصلاح الجباية المحلية يقتضي تنازل السلطة المركزية لعدد من الضرائب لصالح الجماعات المحلية، مما يؤدي إلى تعزيز الوضع المالي للهيئات المحلية وتحسينه، كما يعفي السلطة المركزية من منح الإعانات لهذه الهيئات بصفة مستمرة على سبيل المثال التنازل عن الضريبة على الرواتب والأجور، الرسم على السكن (مجامعية و طيبي، 2021، صفحة 360)، وفي هذا الصدد فإن إعطاء الجماعات المحلية الاستقلالية المالية الحقيقية يقتضي منحها سلطة وصلاحية تحصيل وتحديد الضرائب والرسوم، وبالتالي يكون للسلطة المركزية حق الاشراف والرقابة على الموازنة والموارد المحلية، فالاستقلالية المالية تؤدي إلى تحسين الموارد الجبائية المحلية، وهذا من خلال تفعيل مبدأ اللامركزية الجبائية التي تؤدي إلى إعطاء الجماعات المحلية الحرية في التسيير المالي وذلك من خلال تقدير وتحديد معدل الضريبة وفرضها وتحصيلها محليا (مجامعية و طيبي، 2021، صفحة 360)، كما ينبغي على الجماعات المحلية أيضا البحث عن بدائل أخرى للتمويل كالاستثمار المحلي، وتثمين الممتلكات.

3. ترشيد النفقات المحلية:

ترشيد النفقات تعني " حسن التصرف في الأموال وانفاقها بعقلانية على أساس رشيد دون اسراف "، ويشمل ترشيد النفقات الحد من التبذير وضبط النفقات والرقابة عليها، الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات والقدرات الاقتصادية والبشرية المتاحة، ولترشيد النفقات المحلية وجب تفعيل مبادئ حوكمة المالية المحلية التي تتضمن على مبدأ الشفافية ومبدأ صدق الميزانية، حيث أن هذه المبادئ تستدعي الفعالية والعقلانية في تسيير الموارد المالية المحلية. (بوجلاب و فارس، 2021، الصفحات 730-731)

4. تفعيل دور التنمية السياحية:

حيث أن السياحة لها أهمية ودور أساسي في تحقيق التنمية المحلية، كون أن التنمية المحلية عملية شاملة تخص جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وبالتالي فالسياحة عامل أساسي في خلق الاستثمارات من خلال الإمكانيات والقدرات السياحية محليا، ما من شأنه تجسيد المشروعات التنموية على المستوى المحلي (فيلالي و إنزارن، 2012، الصفحات 192-193)، ويمكن إبراز دور السياحة من خلال الآتي: (فيلالي و إنزارن، 2012، صفحة 193)

- النهوض بالاقتصاد المحلي وتنشيطه.
- خلق الاستثمار على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل.
- الاستغلال الأمثل لكل القدرات السياحية الموجودة في كل منطقة وبالتالي خلق موارد مالية للجماعات المحلية لحل مشكل التمويل المالي.
- خلق وتفعيل التوازن الجهوي بين الأقاليم، وهذا عن طريق ما توفره السياحة من تطور اقتصادي، مما يؤدي إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن المحلي، الأمر الذي يعود بالفائدة في تنمية وتطوير هذه المناطق والأقاليم، مما يساهم في تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية بين مختلف هذه المناطق المحلية.

5. تفعيل دور التعاون اللامركزي مع الأطراف الخارجية:

التعاون اللامركزي مع الأطراف الخارجية هو " كل علاقة شراكة قائمة بموجب اتفاقية بين جماعة إقليمية جزائرية أو أكثر وجماعة إقليمية أجنبية أو أكثر بهدف تحقيق مصلحة متبادلة في إطار صلاحيتهما المشتركة، يمكن أن تكون علاقات صداقة أو توأمة أو برامج أو مشاريع التنمية أو تبادلات تقنية.." وهذا حسب نص المادة 02 من المرسوم رقم 17-329 المؤرخ في 15-11-2017 المحدد لكيفيات إقامة التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية (17-329، 2017)، فالتعاون اللامركزي يكسب الجماعات المحلية تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التنمية المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الاستثمارات على المستوى المحلي، ومنه زيادة العوائد المالية لهذه الجماعات المحلية، وبالتالي تمويل مشاريع التنمية المحلية.

6. تعزيز دور القطاع الخاص في العملية التنموية:

يعد القطاع الخاص أحد الوسائل الأساسية والرهائن المهمة في سبيل تحقيق عملية التنمية المحلية، حيث أن وجود قطاع خاص قوي ومستقل يحسن من جودة ونجاعة الخدمات المحلية المقدمة، وبالتالي فهو يساهم في خلق وتوفير مناصب الشغل، ما من شأنه تخفيض معدلات البطالة، مما يؤدي إلى تحسين الإطار المعيشي للموطنين المحليين، فهو يعتبر ركيزة من ركائز نجاح السياسات التنموية باعتباره فاعل أساسي في تحقيقها نظرا لإمكانياته وقدراته في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (ثلجة، 2019، صفحة 117)

- **الاقتراحات:**

- تثمين الأملاك المحلية وهذا من خلال استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يعود على الجماعات المحلية بموارد مالية، وتوفير عوائد مالية بعيدا عن عوائد الجباية.
- التركيز على ترشيد النفقات العمومية المحلية وهذا في ظل ندرة وضعف الموارد المالية المحلية وضعف التحصيل الجبائي وتزايد أعباء ومهام الجماعات المحلية بصفة مستمرة.
- تنمية كفاءة الموارد البشرية وهذا من خلال التكوين والتدريب المتواصل والمستدام للموظفين من أجل تقديم خدمات ذات جودة وفعالية.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وهذا من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني في اقتراح المشاريع والبرامج التنموية ومتابعة تنفيذها وتقييمها، هذا ما يساهم في إضفاء الشفافية والمشروعية على المستوى المحلي.
- تكريس الديمقراطية التشاركية: فمن أجل تحقيق تنمية محلية فعالة لابد من تجسيد مشاركة المواطنين المحليين في تسيير الشؤون العمومية وتكريس التشاور بين المواطنين المحليين والمجالس المحلية، وهذا ما يضفي الشفافية والمساواة.
- مكافحة الفساد والتهرب والغش الجبائي، وتفعيل الرقابة المستمرة على التحصيل المالي والضريبي.
- تطبيق أنماط التسيير الحديثة وتجسيد مبادئ المناجمنت العمومي الجديد، وهذا من أجل عصرنة التسيير الإداري والمالي لإدارة الجماعات المحلية.
- تفعيل دور القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية في مجال الاستثمار وهذا ما يزيد من استقلالية الجماعات المحلية خاصة في مجال اتخاذ القرارات والتسيير المحلي.
- إصلاح المالية المحلية والجباية المحلية وهذا بإعطاء الجماعات المحلية حرية أكبر في فرض وتحصيل الوعاء الضريبي وضبط معدلاته.
- إعادة النظر في التقسيم الإداري الذي زاد من العجز المالي للبلديات خاصة تلك البلديات الريفية التي لا تتوفر على الأنشطة الاقتصادية، لهذا وجب تفعيل سياسة التوازن الجهوي.
- التطابق بين الصلاحيات الممنوحة للجماعات المحلية وحجم الموارد المالية المتاحة لها.
- تفعيل دور التعاون اللامركزي على المستوى المحلي.

3.الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه في هذه الورقة البحثية نستنتج أن إدارة التنمية المحلية في الجزائر تواجه العديد من التحديات، من هذه التحديات نجد التحديات السياسية التي تتمثل أساسا في عدم التجسيد الفعلي لمخرجات الديمقراطية التشاركية، حيث أن المشاركة شعبية شهدت

مستويات متدنية بالرغم من أهميتها في العملية التنموية ذلك أن مشاركة المواطنين المحليين يؤدي إلى اتخاذ القرارات بكفاءة وفعالية، الصراع الحزبي داخل المجالس المحلية وضعف دور الأحزاب الذي أدى إلى التأثير على الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين، ضعف منظمات المجتمع المدني خاصة في مجال التنشئة، أما التحديات الإدارية والقانونية فتكمن في تفاقم ظاهرة الفساد التي أصبحت تعرف انتشارا واسعا في الإدارات المحلية وهذا نتيجة ضعف الرقابة والشفافية والمساءلة، أيضا ضعف الكفاءة لدى الموارد البشرية المحلية، من التحديات الإدارية أيضا تأثير الرقابة الوصائية على عمل الجماعات المحلية، حيث بالرغم من الاستقلالية التي توصف بها الجماعات المحلية إلا أن هذه الاستقلالية غير مجسدة على أرض الواقع، لأنها مازالت تعاني من التدخل الاداري والمركزي في الصلاحيات المخولة للجماعات المحلية، وكذا التحديات المالية وضعف التحصيل المالي والجبائي إضافة إلى التهرب الضريبي، ضعف التضامن بين البلديات، يضاف لها تكليف الجماعات المحلية صلاحيات متعددة تفوق الإمكانيات المالية المتوفرة لديها، مما أدى إلى عجز الجماعات المحلية في تغطية نفقاتها نتيجة الوضعية المالية الصعبة، فهذا العجز المالي جعلها جماعة محلية غير مستثمرة ودائمة الاعتماد على المساهمات والاعانات المالية المقدمة من الدولة التي تكون أغلبها مشروطة ومخصصة لأغراض معينة.

كل هذه التحديات أدت إلى عدم كفاءة الجهاز الإداري، وهذا ما يؤثر سلبا على الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي وانجاز المشاريع التنموية، لهذا وجب التوجه إلى إصلاح حقيقي وفعال لنظام إدارة التنمية المحلية في الجزائر من خلال تكريس مبادئ الحكامة في التسيير الإداري والمالي، ترشيد النفقات المحلية، البحث عن آليات أخرى للتمويل وهذا لتعزيز الاستقلالية المالية والحرية في اتخاذ القرارات، إضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاون اللامركزي الخارجي في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر.

4.قائمة المراجع:

-1- القانون رقم 11-10. (22 6, 2011). المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة في 3-7-201

-2-القانون رقم 12-07. (21 2, 2012). المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية عدد 12 بتاريخ 29-2-2012

-3- المرسوم رقم 17-329 المؤرخ في 15-11-2017 المحدد لكيفيات إقامة التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية الجريدة الرسمية عدد 68، صادرة بتاريخ 28-11-2017.

-4- أحمد شريفي (2010). دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

-5-بدرة ثلجة. (2019). المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بلدية المحمدية بولاية معسكر أنموذجا 2012-2017 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر

-6-توفيق بن الشيخ، و الدراجي لعفيفي. (2018). الجباية المحلية والتنمية المحلية للبلديات في الجزائر. *مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، 2*(2)، الصفحات 54-74.

-7-توفيق بن شيخ، و الداجي لعفيفي. (2016). تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر. *مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين اشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية البلديات نموذجا* (الصفحات 155-165). قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

-8-حمدي معمر. (2018). اصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات. *مجلة الاقتصاد والمالية، 4*(2)، الصفحات 84-94.

-9-حمزة فيلالي ، و عادل إنزارن. (2012). نحو تفعيل أداء الجماعات المحلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 1*(2)، الصفحات 189-204.

-10-حياة كحيل. (2021). تأثير الرقابة الوصائية على استقلالية الجماعات المحلية. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 6*(2)، الصفحات 673-685.

-11- خيضر خنفري. (2011). تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

-12- زهرة مجامعية، و سعاد طيبي. (2021). عوائق تفعيل الجباية المحلية كأداة لتمويل المالية المحلية وسبل اصلاحها. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 7*(2)، الصفحات 349-369.

-13-سهام عباسي. (2021). دور الجماعات المحلية في تقديم الخدمة العمومية بالجزائر بين حاجات المواطنين الاساسية والتحديات المالية والسياسية. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 4*(3)، الصفحات 549-567.

-14-صالح بوجلاب، و فضيل فارس. (2021). الرقابة المالية ودورها في تحقيق الرشادة المالية للنفقات العمومية المحلية دراسة تحليلية ميدانية للقطب الرقابي لبلديات حسين داي للفترة 2016-2019. *مجلة آفاق علمية، 13*(4)، الصفحات 723-742.

-15- صبيحة محمدي. (2013). تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر واقع وآفاق (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

-16-عبد الحاكم عطوات. (2016). الإصلاح الإداري للجماعات المحلية في الدول المغاربية دراسة مقارنة (رسالة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

-17-عبد الحكيم بيصار ، و نور الدين بلقليل. (2019). استراتيجيات تفعيل التنمية المحلية في ظل الاصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر. *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، 3*(2)، الصفحات 1-20.

-18-عبد الكريم مسعودي. (2013). تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة بلدية أدرار (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد .

-19-فضيل ابراهيم مزاري. (2018). إشكالية التنمية المحلية في الجزائر قراءة للتحديات والمتطلبات. *مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، 5*(1)، الصفحات 149-160.

-20- ليلى صوالحي. (2018). التخطيط الاستراتيجي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة باتنة 1.

-21-مسعودي عبد الكريم. (2013). تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة بلدية أدرار (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

-22-مولود عقبوبي. (جوان, 2016). الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر. *مجلة القانون، 5*(1)، الصفحات 202-218.